

لما اتخذته الجمعية العامة وما اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي من قرارات خلال الاعوام القليلة الاخيرة ،

وادراكا منها لما أفضت اليه هذه التطورات من زيادة كبيرة في الاعمال التي ينبغي على هيئات الامم المتحدة المختصة الاضطلاع بها بمقتضى التزاماتها العادية والقانونية ،

وان تشير الى قرارها ٣٢٧٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ الذي تلاحظ فيه مع التقدير اعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، ولجنة المخدرات في ميدان مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير ومكافحة اساءة استعمالها ،

وان تأخذ في الاعتبار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١٠ (د - ٥٧) المؤرخ في ٢ آب / اغسطس ١٩٧٤ بشأن الاولويات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومجال حقوق الانسان ، وترجو من الامين العام ان يعمد ، لدى اعداد وتقديم مشروع الميزانية البرنامجية والخططة المتوسطة الاجل ، الى ايلاء اهتمام خاص للموارد المطلوبة لهيئات الامم المتحدة المختصة وامانتها ، بغية القيام ، نظرا الى ازدياد الاعمال المذكورة في مجال مراقبة العقاقير ، بتأمين ايلاء اولوية مناسبة واعتماد الموارد اللازمة وذلك في ضوء الاهمية التي توليها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الانشطة .

الجلسة العامة ٢٤٣٣

٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥

٣٤٤٦ (د - ٣٠) - صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣١٤٥ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن مسيس الحاجة الى توفير موارد مالية كافية لتمكين صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من مواصلة وتوسيع نطاق انشطته لمساعدة البلدان النامية المعنية في تنفيذ كل منها برامجها لمكافحة المخدرات ،

وان تدرك ان موارد الصندوق المالية مازالت غير كافية ازاها استمرار الخطر الجسيم المتمثل في اساءة استعمال العقاقير ،

١ - تلاحظ مع الارتياح ان صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير قد قام ، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية ، بالاضطلاع بعدد من الانشطة التي اسهمت في تعزيز البرامج القومية للرقابة على العقاقير وساعد بذلك مساعدة كبيرة في تقدم الجهود الدولية الرامية الى الاقلال من اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ؛

٢ - وتؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٣٧ (د - ٥٨) المؤرخ في ٦ أيار / مايو ١٩٧٥ الذي يناشد الحكومات تقديم تبرعات سخية ومستمرة للصندوق ؛

٣ - وترجو من الامين العام ابلاغ الحكومات هذا النداء المجدد ؛

٤ - وترجو كذلك من الامين العام والمدير التنفيذي للصندوق بذل مساعيها الحميدة الى اقصى حد ممكن لتأمين الحصول على استجابات مبكرة وسخية لهذا النداء .

الجلسة العامة ٢٤٣٣

٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥

٣٤٤٧ ( د - ٣٠ ) - اعلان بشأن حقوق المعوقين

ان الجمعية العامة ،

ان لا يغيب عن بالها ما تعهدت به الدول الاعضاء ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، من العمل جماعات وفرادى بالتعاون مع المنظمة ، على تشجيع رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتحسين ظروف التقدم والانماء في المجالين الاقتصادى والاجتماعي ،

وان تؤكد من جديد ايمانها بما اعلنه الميثاق من حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وبمبادئ السلم ، وكرامة الفرد وقدره ، والعدالة الاجتماعية ،

وان تشير الى مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٣) والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (١٤) ، وعلان حقوق الطفل (١٥) ، والاعلان المتعلق بحقوق المتخلفين عقليا (١٦) وكذلك المعايير التي سبق تحديدها للتقدم الاجتماعي في دساتير واتفاقيات وتوصيات وقرارات منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وغيرها من المنظمات المعنية ،

وان تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢١ ( د - ٥٨ ) المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٧٥ بشأن الوقاية من التعويق وتأهيل المعوقين ،

وان تنوه بأن اعلان التقدم والانماء في المجال الاجتماعي (١٧) نادى بضرورة حماية حقوق المعوقين جسمانيا وعقليا وتأمين رفاههم وتأهيلهم ،

وان تضع نصب عينيها ضرورة النوقاية من التعويق الجسماني والعقلي وضرورة مساعدة المعوقين على انماء قدراتهم في اكثر ما يستطيع من مختلف ميادين النشاط ، وضرورة العمل قدر المستطاع على ادماجهم في الحياة العادية ،

(١٣) قرار الجمعية العامة ٢١٧ الف ( د - ٣ ) .

(١٤) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ الف ( د - ٢١ ) ، المرفق .

(١٥) قرار الجمعية العامة ١٣٨٦ ( د - ١٤ ) .

(١٦) قرار الجمعية العامة ٢٨٥٦ ( د - ٢٦ ) .

(١٧) قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ ( د - ٢٤ ) .